

# **Fixation des honoraires par l'arbitre : Un pouvoir d'appréciation étendu mais sous le contrôle du juge étatique (Trib. com. Casablanca 2023)**

Identification			
<b>Ref</b> 33474	<b>Juridiction</b> Tribunal de commerce	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Casablanca	<b>N° de décision</b> 5020
<b>Date de décision</b> 25/09/2023	<b>N° de dossier</b> 2023/8101/4480	<b>Type de décision</b> Ordonnance	<b>Chambre</b>
Abstract			
<b>Thème</b> Honoraires et frais d'arbitrage, Arbitrage		<b>Mots clés</b> مراقبة أتعاب المحكمين, إثبات الطابع غير المعقول, أتعاب ومصاريف التحكيم, tribunal arbitral, Sentence arbitrale autonome, Preuve du caractère déraisonnable, Pouvoir des tribunaux arbitraux, Plafonnement des honoraires, Honoraires et frais d'arbitrage, Fixation des honoraires, Contrôle des honoraires arbitraux, Contestation des honoraires, Condamnation aux dépens, Caractère excessif des honoraires, Arbitrage	
<b>Base légale</b> Article(s) : 52 - Loi 95-17 relative à l'arbitrage et la médiation conventionnelle (Dahir n° 1-22-34 du 24 mai 2022)		<b>Source</b> Non publiée	

## Résumé en français

Le Président du tribunal, statuant sur un recours en contestation du montant des honoraires et frais d'un tribunal arbitral, rappelle que son contrôle, exercé en application de l'article 52 de la loi n° 95-17, ne porte pas sur le caractère prétendument « raisonnable » des sommes allouées, mais se limite à vérifier que la décision des arbitres est effectivement motivée.

En l'espèce, le juge constate que le tribunal arbitral a justifié le calcul de ses honoraires par des critères objectifs, tenant notamment à la complexité de l'affaire, la valeur du litige et l'ampleur du travail accompli. La motivation étant jugée suffisante, il rejette la demande de la partie requérante visant à leur substituer un plafond forfaitaire. Il écarte également la contestation portant sur les frais, en confirmant que la fixation de ces deux postes relève de la compétence du tribunal arbitral. L'entier recours est donc rejeté comme dénué de fondement.

## Texte intégral

### الوقائع

بناء على المقال الاستعجالي للدعوى المدلى به من طرف نائب المدعية المسجل بكتابة ضبط هذه المحكمة بتاريخ 2023/08/01 والذي جاء فيه أنها تطعن فبالأمر التحكيمي المستقل بخصوص اتعاب و مصاريف التحكيم الصادر بتاريخ 21 يوليوز 2023 عن الهيئة التحكيمية المتكونة من الاستاذ نبيل.(أ.م) بصفته رئيساء والاستاذ عبد الحق.(ف) والأستاذ طارق.(ض) بصفتها عضوين، والقاضي بالحكم على المطلوبة في التحكيم شركة تامين في شخص ممثلها القانوني، بأداء الجزء الخاص بها من اتعاب الهيئة التحكيمية و المحدد في مبلغ 90.000,00 درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، أي مبلغ 30.000,00 درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة لكل منمحكم على حدة، مفصلة وفق الآتي :

– مبلغ قدره 30.000,00 درهم دون احتساب للضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمحكم الأول الأستاذ عبد الحق.(ف) (معفى من الضريبة على القيمة المضافة).

– مبلغ 30.000,00 درهم دون احتساب للضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمحكم الثاني الأستاذ طارق.(ض) يضاف اليه مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المحدد في نسبة 20 في المائة بالنسبة اليه، أي ما مجموعه 36.000,00 درهم.

– مبلغ قدره 30.000,00 درهم دون احتساب للضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمحكم الثالث و رئيس الهيئة التحكيمية الأستاذ نبيل.(أ.م) معقد من الضريبة على القيمة المضافة).

و ذلك داخل اجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تبليغ هذا الأمر، وكذا الحكم على المطلوبة في التحكيم شركة تامين في شخص ممثلها القانوني، بأداء الجزء الخاص بها من مصاريف التحكيم، و المحدد فيمبلغ 2.000,00 درهم داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تبليغ هذا الأمر وذلك لكون المبلغ المحدد كاتعابيتجاوز الحدود المعقولة، لذلك تلتمس الأمر بحصر اتعاب المحكمين المتعلقة بالنزاع المعروف على الهيئة التحكيمية أعلاهفي مبلغ نهائي معقول لا يتجاوز النسبة المعتمدة الاحتسابه في 1% شاملا للضريبة على القيمة المضافة يؤدي مناصفة بين الطرفين مع جعل تصفية كل ما تعلق بدعوى التحكيم من اتعاب و صوائر ونفقات تتم عملا بالمقتضيات القانونية الجاري بها العمل و امر الهيئة التحكيمية بادائها لفائدتها أوراق الاتعاب المتعلقة بكل محكم باعتبارها وثائق محاسبية و الأمر برفض الطلب موضوع مصاريف التحكيم لعدم ارفاقها باية وثائق مبررة مع حفظ البت في الصائر. و عزز المقال بامر تحكيمي.

و بناء على ادلاء نائب المدعى عليها الرابعة بمذكرة جوابية بجلسة 2023/09/18 جاء فيها أنها أنت اتعابهم و مصاريف التحكيم في حين أن المدعية ترفض رفضا قاطعا اداءها دون ان تدل بمسوغ مشروع يبرر هذا الرفض، ملتزمة أساسا الحكم بعدم قبول الطلب و احتياطيا برفضه.

و بناء على ادلاء نائب المدعية بمذكرة جوابية بجلسة 2023/09/18

وبناء على إدراج الملف :بجلسة 2023/09/18 حضرها نائبا الطرفين و ادلى ذ/ (ص.) بمذكرة جوابية و اسند الحاضران النظر فحجزت القضية للتأمل الجلسة: 2023/09/25

### التعليل

حيث يرمي الطلب إلى الحكم بحصر أتعاب المحكمين المتعلقة بالنزاع المعروف على الهيئة التحكيمية في مبلغ نهائي معقول لا يتجاوز النسبة المعتمدة لاحتسابه في 1 في المائة شاملة للضريبة على القيمة المضافة يؤدي مناصفة بين الطرفين مع جعل تصفية كل ما تعلق بدعوى التحكيم من أتعاب و صوائر و نفقات تتم عملا بالمقتضيات الجاري بها العمل وأمر الهيئة التحكيمية بأدائها لفائدة المدعية أوراق الأتعاب المتعلقة بكل محكم باعتبارها وثائق محاسبية والأمر برفض الطلب موضوع مصاريف التحكيم لعدم إرفاقها بأية وثيقة مبررة و حفظ البت في الصائر.

و حيث إن الطلب قدم في إطار مقتضيات المادة 52 من القانون رقم 95-17 المتعلق بالتحكيم و الوساطة الاتفاقية و حيث إن المشرع حول الأطراف التحكيم الطعن في قرار تحديد الأتعاب الصادر عن الهيئة التحكيمية داخل أجل 15 يوما من تاريخ

التوصل به أمام رئيس المحكمة المختصة الذي يصدر أمراً غير قابل لأي طعن .  
و حيث إن رئيس المحكمة في إطار بته في الطعن يبسط رقابته على قرار الهيئة التحكيمية وذلك من حيث احترام الإجراءات القانونية و من حيث تعليلها .

و حيث إنه بالرجوع إلى قرار الهيئة التحكيمية تبين أنها ناقشت المنازعة في تحديد الأتعاب و ذلك بعد تبليغ الأطراف بالقرار وخلصت إلى قبول طالبة التحكيم المقترح الأتعاب و منازعة المطلوبة فيه بمقتضى رسالة توصلت بها الهيئة التحكيمية بتاريخ 12-07-2023 و علنت الهيئة التحكيمية قرارها في هذا الشأن بأنه اعتباراً لمعطيات الملف وقيمة النزاع المعروف عليها و كذا الوقت المخصص للبت في النزاع و أن تحديد مبلغ 60.000 درهما لفائدة كل محكم استناداً إلى طبيعة النزاع الخاصة بعقد الاكتتاب و قيمة الطلبات المقدمة للهيئة التحكيمية و محتوى و عدد و أهمية مختلف محررات المسطرة و المراسلات و الوثائق المدلى بها و مختلف التدابير والإجراءات المتخذة من الهيئة التحكيمية و الوقت المخصص من طرف الهيئة التحكيمية لتنفيذ المهمة .

و حيث قررت الهيئة التحكيمية أداء أتعاب الهيئة التحكيمية مناصفة بين الطرفين أي 90.000 درهما لكل طرف ما يمثل 30.000 درهما لكل محكم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

و حيث إنه خلافاً لما تتمسك به المدعية فإن مقابل الأتعاب المحددة من طرف الهيئة التحكيمية يتمثل في ما قامت به بمناسبة الفصل في النزاع الرابط بين الطرفين والمفصل في المقرر التحكيمي و الواردة كذلك في مقال الطعن المقدم من طرف المدعية نفسها.  
و حيث إنه بالنظر إلى مناقشة الهيئة المقترح الأتعاب وتعليل قرارها المطعون فيه فإن طلب المدعية تبعاً لذلك الرامي إلى حصر الأتعاب في مبلغ 1 في المائة من قيمة النزاع غير مبرر.

و حيث إن مصاريف التحكيم من مشتملاته التي تختص الهيئة التحكيمية بتحديدتها عملاً بالمادة 52 من القانون الموماً إليه أعلاه.  
و حيث إنه تأسيساً على ذلك يكون الطلب غير مؤسس ويتعين التصريح برفضه .  
إذ نبت علينا .

## لهذه الأسباب

رفض الطلب مع إبقاء الصائر و تحميل رافعه الصائر.  
وبهذا صدر الأمر في اليوم والشهر والسنة أعلاه.

## Version française de la décision

### Faits :

Vu la requête en référé introductive d'instance déposée par le conseil de la demanderesse, enregistrée au greffe de ce tribunal en date du 1er août 2023, dans laquelle il est indiqué qu'elle conteste la sentence arbitrale autonome relative aux honoraires et frais d'arbitrage, rendue le 21 juillet 2023 par le tribunal arbitral composé de Maître Nabil.(A.M) en qualité de président, et de Maîtres Abdelhak.(F) et Tarik.(D) en qualité de membres ; sentence ayant condamné la défenderesse en arbitrage, la compagnie d'assurance, en la personne de son représentant légal, à payer sa quote-part des honoraires du tribunal arbitral, fixée à la somme de 90.000,00 dirhams hors taxe sur la valeur ajoutée, soit 30.000,00 dirhams hors taxe sur la valeur ajoutée pour chaque arbitre, détaillée comme suit :

- Montant de 30.000,00 dirhams hors taxe sur la valeur ajoutée pour le premier arbitre, Maître Abdelhak (F.) (exonéré de taxe sur la valeur ajoutée).
- Montant de 30.000,00 dirhams hors taxe sur la valeur ajoutée pour le deuxième arbitre, Maître Tarik (D.), auquel s'ajoute le montant de la taxe sur la valeur ajoutée fixé à 20 %, soit un total de

36.000,00 dirhams.

- Montant de 30.000,00 dirhams hors taxe sur la valeur ajoutée pour le troisième arbitre et président du tribunal arbitral, Maître Nabil.(A.M) (exonéré de taxe sur la valeur ajoutée).

Et ce, dans un délai de quinze (15) jours à compter de la date de la notification de la présente ordonnance ; ainsi que la condamnation de la défenderesse en arbitrage, la compagnie d'assurance, en la personne de son représentant légal, à payer sa quote-part des frais d'arbitrage, fixée à la somme de 2.000,00 dirhams, dans un délai de quinze (15) jours à compter de la date de la notification de la présente ordonnance, au motif que le montant fixé au titre des honoraires excède les limites raisonnables. Par conséquent, la demanderesse sollicite qu'il soit ordonné de plafonner les honoraires des arbitres relatifs au litige soumis au tribunal arbitral susmentionné à un montant final raisonnable n'excédant pas le taux applicable de 1 %, toutes taxes comprises, payable à parts égales entre les parties, en ordonnant que la liquidation de tout ce qui concerne la procédure arbitrale, en termes d'honoraires, de dépens et de frais, soit effectuée conformément aux dispositions légales en vigueur, et en ordonnant au tribunal arbitral de produire à son profit les relevés d'honoraires relatifs à chaque arbitre, en leur qualité de documents comptables, et en ordonnant le rejet de la demande relative aux frais d'arbitrage, en l'absence de toute pièce justificative, avec réserve de statuer sur les dépens.

La requête a été étayée par une sentence arbitrale.

Vu le dépôt par le conseil de la quatrième défenderesse d'un mémoire en réplique lors de l'audience du 18 septembre 2023, dans lequel il est indiqué qu'elle a payé leurs honoraires et frais d'arbitrage, alors que la demanderesse refuse catégoriquement de les payer sans présenter de motif légitime justifiant ce refus, sollicitant à titre principal le prononcé de l'irrecevabilité de la demande, et à titre subsidiaire son rejet.

Vu le dépôt par le conseil de la demanderesse d'un mémoire en réplique lors de l'audience du 18 septembre 2023.

Vu l'inscription de l'affaire à l'audience du 18 septembre 2023, à laquelle les conseils des parties ont comparu, Maître S. ayant déposé un mémoire en réplique, et les comparants ayant renvoyé l'affaire à la délibération, la cause ayant été retenue pour examen à l'audience du 25 septembre 2023.

## **Motifs de la décision :**

La demande vise à obtenir une décision ordonnant de plafonner les honoraires des arbitres relatifs au litige soumis au tribunal arbitral à un montant final raisonnable n'excédant pas le taux applicable de 1 % de la valeur du litige, toutes taxes comprises, payable à parts égales entre les parties, en ordonnant que la liquidation de tout ce qui concerne la procédure arbitrale, en termes d'honoraires, de dépens et de frais, soit effectuée conformément aux dispositions légales en vigueur, en ordonnant au tribunal arbitral de produire à son profit les relevés d'honoraires relatifs à chaque arbitre, en leur qualité de documents comptables, en ordonnant le rejet de la demande relative aux frais d'arbitrage, en l'absence de toute pièce justificative, et en réservant les dépens.

Considérant que la demande a été présentée dans le cadre des dispositions de l'article 52 de la loi n° 95-17 relative à l'arbitrage et à la médiation conventionnelle.

Considérant que le législateur a conféré aux parties à l'arbitrage le droit de contester la décision de fixation des honoraires rendue par le tribunal arbitral dans un délai de 15 jours à compter de la date de sa notification, devant le président du tribunal compétent qui rend une ordonnance insusceptible de recours.

Considérant que le président du tribunal, dans le cadre de sa décision sur le recours, exerce un contrôle sur la décision du tribunal arbitral, tant en ce qui concerne le respect des procédures légales que la motivation de celle-ci.

Considérant qu'il ressort de la décision du tribunal arbitral qu'il a examiné la contestation relative à la fixation des honoraires, après la notification de la décision aux parties, et a conclu à l'acceptation par la demanderesse en arbitrage de la proposition d'honoraires, et à la contestation de celle-ci par la défenderesse, par le biais d'une lettre reçue par le tribunal arbitral en date du 12 juillet 2023, et le tribunal arbitral a rendu sa décision à ce sujet en considérant, compte tenu des éléments du dossier et de la valeur du litige qui lui a été soumis, ainsi que du temps consacré à la résolution du litige, que la fixation d'un montant de 60.000 dirhams au profit de chaque arbitre est justifiée, eu égard à la nature du litige relative au contrat de souscription, à la valeur des demandes présentées au tribunal arbitral, au contenu, au nombre et à l'importance des divers actes de procédure, correspondances et documents produits, aux diverses mesures et procédures prises par le tribunal arbitral, et au temps consacré par le tribunal arbitral à l'exécution de sa mission.

Considérant que le tribunal arbitral a décidé que les honoraires du tribunal arbitral seraient payés à parts égales entre les parties, soit 90.000 dirhams pour chaque partie, ce qui représente 30.000 dirhams pour chaque arbitre hors taxe sur la valeur ajoutée.

Considérant que, contrairement à ce que soutient la demanderesse, la contrepartie des honoraires fixés par le tribunal arbitral réside dans les diligences accomplies à l'occasion de la résolution du litige liant les parties, détaillées dans la sentence arbitrale et également mentionnées dans la requête en contestation présentée par la demanderesse elle-même.

Considérant que, compte tenu de l'examen par le tribunal arbitral de la proposition d'honoraires et de la motivation de sa décision contestée, la demande de la demanderesse, tendant à plafonner les honoraires à 1 % de la valeur du litige, n'est pas justifiée.

Considérant que les frais d'arbitrage font partie des éléments que le tribunal arbitral est compétent pour fixer, en application de l'article 52 de la loi susmentionnée.

Considérant que, sur la base de ce qui précède, la demande n'est pas fondée et doit être rejetée.

La décision a été rendue publiquement.

**Par ces motifs :**

Rejette la demande, laisse les dépens à la charge de la demanderesse.

Ainsi rendu en la date susmentionnée.